ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

2022
العدد (42)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

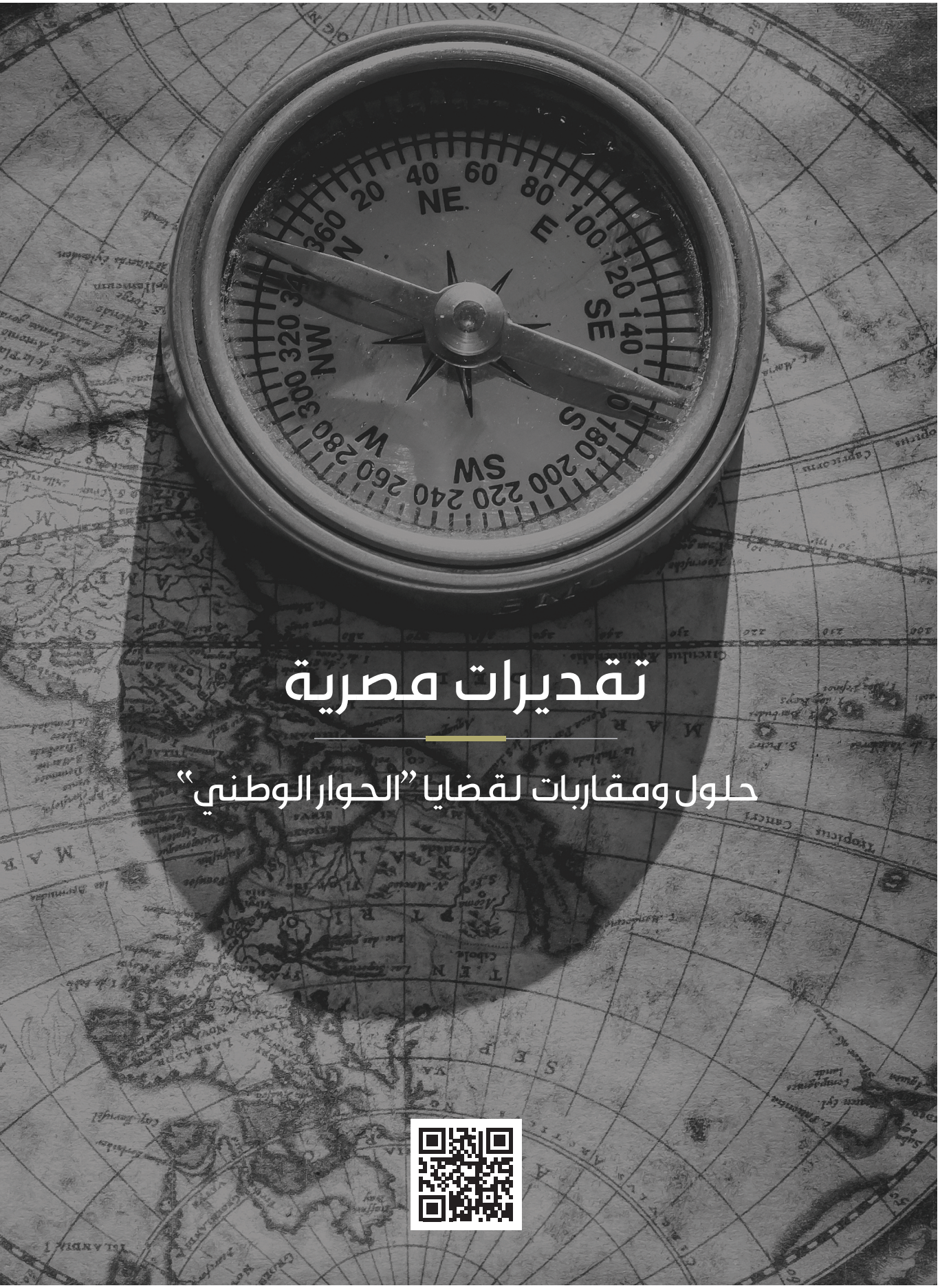

تقديرات مصرية

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

العـدد
42

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - أغسـطس 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني.. وتطوير الإصلاح الشامل
د. عبد المنعم سعيد

12 الإصلاح السياسي ومتطلبات الدولة المدنية
د. جمال عبد الجواد

15 سبل بناء مقاربة شاملة لحقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

18 مقترحات لتقليص حواضن الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

21 محفزات زيادة دور القطاع الخاص في التنمية
أ. مجدي صبحي

24 فرص وتحديات اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى مصر
د. مدحت نافع

28 توسيع الرؤية المصرية لتمكين حقوق المرأة
أ. مي عجلان

32 نحو مقاربة جديدة للعمل الأهلي في مصر
د. أيمن عبد الوهاب

36 حدود استفادة مصر من استضافة قمة المناخ
د. عمر الحسيني

39 آليات تطوير حرية تداول المعلومات في مصر
د. رغدة البهي

43 مداخل تعزيز الأمن المجتمعي في مصر
د. عزة هاشم

46 المرأة والشباب في مصر.. مؤشرات التمثيل والتمكين
أ. هبة زين

الافتتاحية

الحوار الوطني.. وتطوير الإصلاح الشامل

*د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

اهتم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بقضية "الحوار الوطني" في مصر من خلال إسهامات فكرية وتطبيقية، منذ قيام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالدعوة إلى "حوار سياسي" بين القوى الحية في المجتمع، من أجل تطوير العمل الوطني في ظل ظروف عالمية وإقليمية ومحلية متغيرة.

الإسهام الأول للمركز كان استجابة للدعوة الرئاسية، من خلال مطبوعة خاصة تحت عنوان "مشروع الحوار الوطني الشامل: نهوض سياسي، تنمية مجتمعية، عقد اجتماعي جديد، رؤية مبدئية". هذا الإسهام قدم تصورًا لكيفية إجراء "الحوار الوطني" من خلال دراسة خبرات الحوار الوطني السابقة، والنظر في الظرف الخاص الذي يجري في إطاره الحوار، وقائمة أعمال القضايا التي سوف يتناولها، وتصور لقائمة المشاركين وإجراءات العمل في العملية الحوارية.

أما الإسهام الثاني فقد صدر في إطار سلسلة "تقديرات مصرية" التي يصدرها المركز. إذ حمل العدد (41) عنوان "قضايا الحوار الوطني: محددات ورؤى إصلاحية". وطرح العدد القضايا التي سوف يناقشها الحوار في أبعاده المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تقدم الأطر الفكرية والنظرية لكل منها مع سوابقها في الإطار الوطني.

الإسهام الثالث هو ما يقدمه المركز في إطار السلسلة نفسها في العدد الحالي (42)؛ إذ يمضي باحثو وخبراء المركز ومستشاروه قدمًا في البناء على الإسهامين السابقين، من خلال تصور سياسات للتعامل مع هذه القضايا. لذا، فإن القارئ الكريم لهذا العدد عن حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني" سوف يجد حزمة من العناوين ذات الطبيعة العملية، مثل: "مداخل تطوير عملية الإصلاح السياسي"، "تكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، "تقليص البيئة الحاضنة للإرهاب"، "بناء الثقة بين الدولة والقطاع الخاص"، "متطلبات اجتذاب الاستثمار الأجنبي في مصر"، "تفعيل الرؤية المصرية لحقوق المرأة"، "تفعيل منظمات المجتمع المدني"، "إدارة تحدي حرية تداول المعلومات"، "تطوير التعامل مع الأمن الاجتماعي".

انطلاق الحوار

كان خطاب الرئيس السيسي في مناسبة إفطار الأسرة المصرية، خلال شهر رمضان المعظم، الموافق 26 إبريل 2022، هو الدعوة إلى عقد "الحوار السياسي" في إطار عمل "الأكاديمية الوطنية للتدريب". وفي 8 يونيو، تم اختيار الأستاذ ضياء رشوان -نقيب الصحفيين- منسقًا عامًا للحوار الوطني، والمستشار محمود فوزي الأمين العام للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رئيسًا للأمانة الفنية للحوار، على أن تبدأ أعمالها في الأسبوع الأول من يوليو، وهو ما تحقق بالفعل في الخامس من يوليو باختيار 19 عضوًا ممثلين للقوى السياسية والنقابية والشخصيات العامة والخبراء.

بالتوازي مع عمل الأمانة العامة التي جرى تقسيمها بين مجموعات عمل مختلفة، جرت خطوتان ارتبطتا بالحوار الوطني؛ أولهما، تفعيل لجنة العفو الرئاسي لإطلاق سراح الواقعين في إطار الاحتجاز الاحتياطي، والمتهمين في قضايا الرأي. وثانيهما، فتحت الأكاديمية أبوابها الإلكترونية لتلقي آراء وتفاعلات الرأي العام المصري في القضايا المثارة أثناء الحوار.

بيئة الحوار

بدأ الحوار الوطني المصري في صورة مؤسسية وجماهيرية، وسط بيئة خاصة بعضها له سمات إيجابية، والأخرى سلبية يتوقف على محصلتها التأثير على ساحة النقاش والتفاعل. السمة الإيجابية الأولى، كانت إعلان الرئيس السيسي عن قرب قيام "الجمهورية الجديدة"، التي تضع مصر في داخل الدول المتقدمة في العالم، ومن ثم فإن هذه الجمهورية باتت في سماتها وشخصيتها مطروحة بقوة على التفاعل السياسي، سواء الجاري

داخل الأمانة العامة للحوار، أو داخل الرأي العام المصري. السمة الثانية أن الوصول إلى الجمهورية الجديدة جرى من خلال مسيرة من العمل الشاق والمشروعات العملاقة التي غيرت "المعمور" المصري جغرافيًا وتاريخيًا. السمة الثالثة أنه على مدى سبع سنوات كاملة حقق الاقتصاد المصري نموًا إيجابيًا مستقرًا ظل على حاله حتى وسط أزمات كبرى، مثل جائحة كورونا ونشوب الحرب الروسية-الأوكرانية. والسمة الرابعة أن الأمن القومي المصري ظل منيعًا في مواجهة الإرهاب والتطرف، سواء تم ذلك من خلال القدرات الأمنية المصرية، أو نتائج الدعوة إلى تجديد الفكر المصري بصفة عامة في اتجاه الدولة المدنية والديمقراطية والحديثة، أو تجديد الفكر الديني بصفة خاصة.

أما السمة الخامسة، فإن السياسة الخارجية المصرية حققت نجاحًا كبيرًا على الساحة الدولية باتباع سياسات متوازنة خلقت علاقات حميدة ومثمرة مع القوى العظمى الثلاث (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين)، والقوى الكبرى (اليابان، والهند، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا)، والقوى الإقليمية من خلال السعي إلى "إقليمية جديدة" قوامها التعاون والسلام.

على الجانب الآخر، كانت هنالك سمات سلبية، أولها أن مصر كان ممكنًا لها أن تحقق أكثر مما حققته من حيث معدلات النمو والانطلاقة التنموية الكبرى إذا لم تحدث الجائحة، أو أنها لم تستمر قرابة ثلاثة أعوام حتى بات التعامل معها نوعًا من "المعتاد الجديد". ثانيها أن الحرب الأوكرانية لم تكن محض حرب إقليمية في القارة الأوروبية، وبالتأكيد فإنها لم تكن مثل الحرب الفيتنامية أو الأفغانية التي تقع في إطارات إقليمية بعيدة، وإنما كانت مؤثرة تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد العالمي، والاقتصاديات الإقليمية والمحلية، نتيجة ما أثارته من اختناق للعولمة الاقتصادية التجارية والصناعية، وأزمات في الطاقة ونوبات التضخم والغلاء العالمية. وثالثها أن الحرب الأوكرانية على مصر خلقت ضغوطًا تضخمية وارتفاعًا في الأسعار كانت لها نتائج ضاغطة على الطبقة الوسطى المصرية، وتلك الأقل قُدرة وحظًا، مما يخلق تداعيات بات من الضروري مواجهتها، سواء على مستوى صنع القرار، أو المتحاورين في الحوار الوطني.

إشكاليات الحوار

حتى وقت إصدار هذا "الإسهام الثالث"، فإن الحوار الوطني كان لا يزال في مراحله الأولية والإجرائية في معظمها، لكن منجزاته بدأت بإشاعة حالة من الاهتمام الإعلامي الذي جلب حوارًا خاصًا به حول القضايا والموضوعات العامة يوازي ذلك الذي يجري داخل الحوار الرسمي، ويتم تغطيته بشغف. وفي الحالتين، فإن الإشكالية الأولى التي يجري مواجهتها هي أن الغرض من الحوار في معظم المجتمعات ينتهي إلى حالة من الاستدامة "الحوارية"، حتى يكون الحوار دائمًا داخل كل جماعة سياسية، ويخرج إلى أجهزة الإعلام التي تبدأ في مناقشة الأفكار.

هنا، تدخل مراكز البحوث المتخصصة في القضية، مع جمعيات المجتمع المدني لكي تدلي بدلوها. وتكون الحصيلة بعد ذلك إما توافقًا وطنيًا شاملاً مرجحًا لوجهة نظر بعينها، أو أن هناك خلافًا عميقًا لا بأس في وجوده أحيانًا بين الفرق والجماعات، فينتهي الأمر إما بالاستفتاء أو في الانتخابات العامة حيث يقرر المواطنون الجهة التي ينحازون لها، وتحمل وجهة النظر التي يقتنعون بها، وبعدها تصير توجهًا للبلاد تجري ترجمته إلى قواعد وقوانين.

الإشكالية الثانية أن القوى المتشاركة في الحوار لها معضلاتها الخاصة، ويبدو ذلك واضحًا في بلد توجد فيه أحزاب يقال عنها "ورقية" وأخرى "كرتونية"، وثالثة تنتمي إلى عهود قديمة، ورابعة لا تزال في دور التكوين وتريد وقتًا غير قليل لكي تؤثر في الحوارات الوطنية، وخامسة تعبر عن كتلة من المستقلين لا تعرف إلى أين تذهب، ولها مكان في الحوار تحت اسم "الشخصيات العامة" التي إذا ما عبرت عن شخصها باتت من "الشخصيات الخاصة"، وسادسة تعبر عن كتلة واسعة أكبر تعرف في الكتب السياسية باسم "الأغلبية الصامتة" التي لا يعرف أحد سبب صمتها، وما إذا كان هو الحرص أو أن المسألة ببساطة أنها لا تهتم بالموضوع كله لأنه لا يهم الأغلبية في كثير أو قليل.

الإشكالية الثالثة أن الحوار يحتاج إلى نقطة بداية لها علاقة بالرؤية التي نريدها لمصر، ومع قدر من الاجتهاد، الرؤية التي تراها الطبقة الوسطى والنخبة السياسية المنوط بها إدارة البلاد من خلال توافق وطني حول قواعد العمل السياسي. هنا، نجد بين المتحاورين في مصر حديثًا كثيرًا وربما توافقًا وطنيًا على أننا نريد دولة مدنية ديمقراطية حديثة. وعند هذه النقطة يمكن أن تتميز الجماعة الوطنية بين من يريدون دولة ديمقراطية من طراز عالمي معروف أوصافها ومواصفاتها، وهؤلاء الذين يريدون الديمقراطية "الخاصة" ذات الأصول التاريخية.

صحيح أن كل الديمقراطيات تتفق على سيادة القانون، وضرورة الفصل والتوازن بين السلطات، وقدرة كل سلطة على الحد من إمكانية "طغيان" السلطات الأخرى؛ إلا أن أشكال ذلك كله متعددة في العالم، ونعرفها هنا في ثلاثة نظم: الجمهورية البرلمانية، والجمهورية الرئاسية، والجمهورية الخليط فيما بينهما. والأمثلة هنا على سبيل التبسيط هي المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا؛ وبينهم تسير دول العالم الديمقراطية المختلفة. وإذا كان ذلك كله يدور حول "الديمقراطية"، فإن إشكالية المفاهيم حول الطبيعة "المدنية" للدولة لا تقل انحيازًا. أما "الحداثة" فإنها بدورها تقع حسب ما هو واقع في أعين الناظرين. إزاء هذه الإشكاليات الثلاث ربما يكون "الدستور" و"رؤية مصر 2030" نقطة بداية للتعامل معها، ثم الانطلاق بعد ذلك إلى التطوير والارتقاء والاجتهاد في عمومه.